Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

المنصّات الرقمية والمشاركة السياسية في السياقات الانتقالية

أبوبكر خليفة أبوبكر أبوجرادة
قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة وادي الشاطئ
Abobakara236@gmail.cm

Digital Platforms and Political Participation in Transitional Contexts

Abubakr Khalifa Abubakr Abujarada
Department of Political Science
Faculty of Economics and Political Science
Wadi Al-Shati University

تاريخ الاستلام:2026/01/03 –تاريخ المراجعة: 2026/01/21– تاريخ القبول: 2026/01/30– تاريخ للنشر :2026/02/22

ملخص الدراسة

شهدت السياقات الانتقالية خلال السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في استخدام المنصّات الرقمية، مما أثار تساؤلات حول طبيعة علاقتها بالمشاركة السياسية. تنطلق هذه الدراسة من محاولة فهم ما إذا كانت هذه المنصّات قد أسهمت فعليًا في تعزيز المشاركة السياسية، أم أنها أوجدت أشكالًا جديدة من التفاعل السياسي تظل في حدود الفضاء الرقمي. وتتناول الدراسة هذه الإشكالية من خلال منهج وصفي تحليلي يقوم على مراجعة الأدبيات وتحليل عدد من التجارب في السياقات الانتقالية العربية. وتفترض أن المنصّات الرقمية وسّعت مساحة التعبير السياسي، خاصة لدى فئة الشباب، وأسهمت في رفع مستوى الوعي بالقضايا العامة، إلا أن هذا الاتساع لا يتحول بالضرورة إلى مشاركة سياسية مؤسسية مؤثرة، في ظل هشاشة الأطر القانونية وضعف البنية التنظيمية. وتخلص الدراسة إلى أن تأثير المنصّات الرقمية يظل مرتبطًا بطبيعة البيئة السياسية، وأن الرقمنة يمكن أن تعزز المجال العام، لكنها لا تغني عن الحاجة إلى إصلاح مؤسسي يضمن تحويل التفاعل الرقمي إلى مشاركة فعلية في صنع القرار.

الكلمات المفتاحية : المنصّات الرقمية، المشاركة السياسية، السياقات الانتقالية، المجال العام الرقمي، المأسسة السياسي.

Study Summary

Transitional contexts have experienceed a rapid expansion In the use of digital platforms, raising questions about their impact on political participation. This study examines whether digital platforms have genuinely enhanced political participation or merely generated new forms of Interaction confined to the digital sphere. Using a descriptive-analytical approach based on a review of relevant IIterature and selected Arab transitional experiencees, the study argues that digital platforms have broadened opportunities for political expression, particularly among youth, and increased awareness of public affairs. However, this expansion does not necessarily translate Into effective institutional participation due to fragile legal frameworks and weak institutional structures. The findings suggest that the

impact of digital platforms depends largely on the nature of the political environment, and .that dIgital engagement alone cannot replace the need for institutional reform

Keywords : Digital Platforms, Political Participation, Transitional Contexts, Digital Public .Sphere, Political Institutionalization

المقدّمة

لم يعد من الممكن تناول مسألة المشاركة السياسية في الدول التي تمر بتحولات سياسية دون الالتفات إلى الدور المتنامي للمنصّات الرقمية. فهذه الوسائط، التي بدأت بوصفها أدوات للتواصل الاجتماعي، تحولت تدريجيًا إلى مساحة يومية للنقاش العام، يتابع من خلالها المواطنون الشأن السياسي، ويعبّرون عن مواقفهم، ويتفاعلون مع الأحداث الجارية بصورة مباشرة وسريعة. وقد أتاح هذا التحول فرصًا جديدة لفئات لم تكن حاضرة بقوة في المجال السياسي التقليدي، خاصة الشباب الذين وجدوا في البيئة الرقمية مجالًا أكثر انفتاحًا وأقل تعقيدًا. غير أن هذا الحضور الواسع يثير تساؤلًا لا يمكن تجاهله: هل يعني اتساع النقاش عبر المنصّات الرقمية أن المشاركة السياسية أصبحت أكثر عمقًا وتأثيرًا؟ أم أن الأمر يتعلق بتحول في شكل التفاعل أكثر مما هو تحول في بنيته؟ فالتعبير عن الرأي، وإعادة نشر المحتوى، والانخراط في الحملات الإلكترونية، قد تعكس حيوية في المجال العام، لكنها لا تضمن بالضرورة انتقال هذا الزخم إلى مستوى التأثير في السياسات أو في مؤسسات الدولة.

تزداد أهمية هذا السؤال في الدول التي ما تزال مؤسساتها في طور التشكل، حيث تعاني الحياة السياسية من ضعف التنظيم وعدم استقرار القواعد الناظمة لها. ففي مثل هذه البيئات، قد تبدو المنصّات الرقمية وكأنها تعوض محدودية القنوات التقليدية، لكنها في الوقت نفسه قد تصطدم بسقف الواقع المؤسسي القائم. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لمحاولة فهم طبيعة العلاقة بين المنصّات الرقمية والمشاركة السياسية، والبحث في حدود التأثير الذي يمكن أن تمارسه الرقمنة في ظل بنية سياسية لم تستقر بعد. وتهدف إلى تقديم قراءة متوازنة ترى في التحول الرقمي فرصة محتملة، لكنها تربط فاعليته بمدى قدرة المؤسسات على استيعابه وتحويله إلى مشاركة ذات أثر فعلي.

إشكالية الدراسة

رغم الانتشار الواسع للمنصّات الرقمية في المجتمعات الانتقالية، ما يزال الجدل قائمًا حول طبيعة تأثيرها في المشاركة السياسية: فهل تمثل هذه المنصّات أداة لتوسيع المجال العام وتعزيز الانخراط السياسي، أم أنها تعيد إنتاج أشكال جديدة من المشاركة الرمزية المحدودة التأثير في البنية المؤسسية؟ وكيف يتحدد هذا التأثير في ظل هشاشة الأطر القانونية وضعف المأسسة السياسية في السياقات الانتقالية؟

فرضيّة البحث

تفترض الدراسة أن تأثير المنصّات الرقمية على المشاركة السياسية في السياقات الانتقالية يتخذ طابعًا تفاعليًا رمزيًا أكثر منه مؤسسيًا، ويتحدد مداه بمدى قوة الأطر القانونية ومستوى المأسسة السياسية.

أهمية الدراسة

- تسهم الدراسة في تعزيز الأدبيات المعاصرة حول المشاركة السياسية الرقمية، من خلال تقديم إطار تحليلي يربط بين التكنولوجيا والعلوم السياسية، ويشرح التحول من المشاركة التقليدية إلى المشاركة القائمة على المنصّات التفاعلية.
- تقدّم الدراسة نموذجًا علميًا يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالديمقراطية الرقمية، ويعزز الفهم المقارن بين الدول النامية والمتقدمة من حيث توظيف التكنولوجيا السياسية.

- يمكن للمؤسسات الحكومية والبلديات والأحزاب السياسية الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير استراتيجيات رقمية جديدة تسمح بتوسيع مشاركة الجمهور وتحسين الاتصال السياسي.
- تساعد الدراسة في فهم كيفية مساهمة المنصّات الرقمية في رفع الوعي السياسي العام، وتمكين المواطنين من مراقبة الشأن العام والمشاركة في النقاشات السياسية بطريقة أكثر فعالية.
- توفر الدراسة توصيات عملية حول كيفية تنظيم المجال الرقمي، ومواجهة التحديات المرتبطة بالتضليل والرقابة وضعف الأنظمة التقنية، بما يساعد صانع القرار على تحسين البيئة السياسية الرقمية.

أهداف الدراسة

1- التعرف على أشكال المشاركة السياسية عبر المنصّات الرقمية.

2- تحليل تأثير المنصّات الرقمية في وعي وسلوك المواطن السياسي.

3- دراسة العوامل التي تعزّز أو تعيق فعالية المشاركة السياسية الرقمية.

4- تقديم مقترحات عملية لتطوير وتوظيف المنصّات الرقمية في دعم المشاركة السياسية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، إذ يتيح فهم العلاقة بين التحول الرقمي وأنماط المشاركة السياسية في إطارها الواقعي، دون الاكتفاء بالقياس الكمي المجرد، كما استُخدمت المقاربة التفسيرية بهدف الربط بين مستوى التفاعل الرقمي وطبيعة البيئة السياسية، انطلاقًا من أن أثر المنصّات لا يمكن عزله عن السياق المؤسسي الذي تعمل ضمنه، كما لا تسعى الدراسة إلى تعميم نتائجها على جميع الحالات، بقدر ما تهدف إلى تقديم قراءة تحليلية تساعد على فهم الأنماط العامة لهذه العلاقة، مع مراعاة خصوصية كل بيئة سياسية.

الدراسات السابقة

1- محمد عبد الحميد: الإعلام الجديد وقضايا المجتمع، 2015، القاهرة، عالم الكتب، ركزت الدراسة على دور الإعلام الرقمي في تشكيل الرأي العام، وأشارت إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت أداة مهمة في توسيع مساحة التعبير والمشاركة السياسية، مع التنبيه إلى مخاطر التضليل الإعلامي.

2- حسين منصور: شبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية للشباب العربي، 2016، عمّان ، دار المسيرة، بحثت العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومستوى المشاركة السياسية لدى الشباب، وخلصت إلى وجود تأثير إيجابي في رفع الوعي السياسي، مع بقاء كثير من أشكال المشاركة في الإطار الرقمي.

3- عبد الله الغذامي: الثقافة الرقمية وتحولات الوعي الجمعي، 2014، بيروت ، المركز الثقافي العربي، ناقشت أثر البيئة الرقمية في إعادة تشكيل الوعي العام، وأوضحت أن المنصّات الرقمية أسهمت في كسر احتكار الخطاب التقليدي، لكنها أحدثت حالة من السيولة في المجال العام.

4- حسن نافعة: ثورة 25 يناير وشبكات التواصل الاجتماعي، 2012، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، حللت دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحشد السياسي خلال ثورة يناير، وبيّنت أنها كانت أداة مساندة مهمة، دون أن تكون العامل الوحيد في التحول السياسي.

5- نبيل عبد الفتاح، المجال العام الرقمي وتحولات السياسة في العالم العربي، 2018، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تناولت مفهوم المجال العام الرقمي في السياق العربي، وأكدت أن المنصّات الرقمية وسّعت هامش التعبير السياسي، لكنها لم تؤدِّ وحدها إلى ترسيخ تحول ديمقراطي مستدام.

ورغم هذا التنوع في المقاربات، يلاحظ أن جانبًا من الأدبيات تعامل مع الرقمنة بوصفها عاملًا مستقلًا عن البنية السياسية، في حين أن تحليل العلاقة بين التفاعل الشبكي ومستوى المأسسة ظل محدودًا نسبيًا، خاصة في البيئات التي تمر بمرحلة انتقال. وهو ما يبرر الحاجة إلى قراءة تربط بين البعدين الرقمي والمؤسسي بدلًا من الفصل بينهما.

تقسيمات الدراسة

المحور الأول: الأسس النظرية والتحولات الرقمية للمشاركة السياسية

أولًا: مفهوم المشاركة السياسية وأنماطها التقليدية

ثانيًا: التحول الرقمي وإعادة تعريف المشاركة

ثالثًا: أشكال المشاركة عبر المنصّات الرقمية

المحور الثاني: تأثير المنصّات الرقمية وإشكالياتها في السياقات الانتقالية

أولًا: تأثير المنصّات الرقمية في الوعي والسلوك السياسي

ثانيًا: التحديات التي تواجه المشاركة السياسية الرقمية

ثالثًا: الفرص المتاحة لتعزيز المشاركة السياسية الرقمية

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية الرقمية

بداية وقبل التطرّق إلى دور المنصّات الرقمية، من الضروري التوقف عند مفهوم المشاركة السياسية كما كان يُمارس في السابق. ففهم الأشكال التقليدية للمشاركة يساعد على إدراك حجم التحول الذي طرأ لاحقًا مع انتشار الوسائل الرقمية. فقد اعتاد المواطن التعبير عن رأيه من خلال قنوات محددة، مثل الانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب أو المشاركة في الأنشطة العامة. ومع ظهور الفضاء الرقمي، بدأت هذه الصورة تتغير تدريجيًا. ومن هنا يأتي هذا المحور لتوضيح معنى المشاركة السياسية في صورتها التقليدية، ثم الانتقال إلى الحديث عن التحولات التي عرفتها في العصر الرقمي.

أولًا: مفهوم المشاركة السياسية وأنماطها التقليدية

يُعدّ تناول مفهوم المشاركة السياسية خطوة أساسية قبل الانتقال إلى تحليل التحولات التي طرأت عليها في العصر الرقمي. ذلك أن فهم أي تطور لاحق يقتضي الوقوف أولًا عند الأساس النظري الذي انطلقت منه الفكرة في صورتها التقليدية. فالمشاركة السياسية ارتبطت تاريخيًا بعلاقة المواطن بالنظام السياسي، وبمدى إسهامه في التأثير في القرارات العامة، سواء عبر قنوات رسمية كالانتخابات والعمل الحزبي، أو من خلال أشكال أخرى من التفاعل السياسي. وقد شكّلت هذه الأنماط التقليدية الإطار الذي تُقاس من خلاله درجة اندماج الأفراد في الحياة العامة، كما عكست مستوى الانفتاح السياسي داخل الدولة. ومن هنا تبرز أهمية هذا المحور، الذي يسعى إلى ضبط المفهوم في حدوده النظرية، ثم عرض أبرز أنماطه التقليدية، تمهيدًا لفهم التحولات التي عرفتها المشاركة السياسية لاحقًا مع اتساع المجال الرقمي.

1- مفهوم المشاركة السياسية

يُعد مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي المعاصر، لما يحمله من دلالات تتصل بطبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة، وبمدى انفتاح النظام السياسي على قواه الاجتماعية. ورغم شيوع استخدام المصطلح، إلا أن تحديده بدقة يكشف عن تعدد زوايا النظر إليه تبعاً لاختلاف المنطلقات النظرية والسياقات التي تناولته.

فقد ذهب بعض الباحثين إلى تعريف المشاركة السياسية بوصفها فعلاً طوعياً، سواء كان ناجحاً أم غير ناجح، منظماً أم غير منظم، شرعياً أم غير شرعي، يستهدف التأثير في اختيار السياسات العامة أو في إدارة الشؤون العامة أو في اختيار القيادات السياسية (علوان، 1996، ص 8). ويُلاحظ في هذا التعريف التركيز الواضح على عنصر الإرادة، وعلى الطابع السلوكي للمشاركة باعتبارها نشاطاً مقصوداً لا مجرد انتماء صوري.

وفي الاتجاه ذاته، تُعرّف المشاركة السياسية بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، متصلاً أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً (Huntington & Nelson, 1976, p. 3). ويكشف هذا الطرح عن اتساع المفهوم، إذ لا يحصره في الأطر المؤسسية فقط، بل يشمل مختلف صور التأثير في القرار السياسي.

كما عُرّفت المشاركة بأنها الأنشطة الإرادية التي يسهم من خلالها أفراد المجتمع في اختيار الحكام وفي تكوين السياسة العامة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة (الشيخ علي، 2010، ص 27). وهنا يتضح أن المشاركة لا تقتصر على التصويت، بل تمتد إلى كل فعل من شأنه أن يؤثر في مسار العملية السياسية.

ومن منظور حقوقي، تُفهم المشاركة السياسية باعتبارها حقاً يخول للأفراد الإسهام في حكم أنفسهم، ويتجسد ذلك في الاشتراك في الانتخابات والاستفتاءات، وحق الترشح، والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تصدرها أجهزة الدولة (بسيوني، 1986، ص 302). وبهذا المعنى تصبح المشاركة تجسيداً عملياً لمبدأ سيادة الشعب، لا مجرد آلية إجرائية.

أما في التحليل المرتبط بالتنمية السياسية، فقد ارتبط مفهوم المشاركة بدرجة المأسسة السياسية، إذ يُنظر إليها بوصفها أحد مؤشرات النمو السياسي، بحيث إن اتساع نطاق المشاركة المنظمة داخل الأطر المؤسسية يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي (فيصل، 1993، ص 80–81). ومن هنا لم تعد المشاركة مجرد حق، بل أصبحت معياراً لقياس نضج النظام السياسي.

ويُضاف إلى ذلك أن المشاركة السياسية لا تقف عند حدود تقديم المطالب (المدخلات)، بل قد تمتد إلى التأثير في مخرجات النظام السياسي، أي في طبيعة السياسات والقرارات المتخذة، خاصة عندما تتوافر قنوات مؤسسية تسمح بتحويل المطالب إلى سياسات فعلية (المشاط، 1988، ص 306).

ومن خلال استقراء هذه التعريفات يمكن القول إن المشاركة السياسية تقوم على جملة من العناصر المشتركة، أبرزها: الطابع الإرادي، واستهداف التأثير في السلطة أو في السياسات العامة، وتعدد القنوات التي تمارس من خلالها، وارتباطها بدرجة انفتاح النظام السياسي ومستوى الوعي السياسي في المجتمع. وعليه، وبناءا على ما تقدم يمكن النظر إلى المشاركة السياسية بوصفها مجموعة من الأفعال والسلوكيات الإرادية التي يمارسها المواطنون، بصورة فردية أو جماعية، بهدف التأثير في عملية صنع القرار السياسي أو اختيار القيادات أو توجيه السياسات العامة، وذلك ضمن إطار تحدده طبيعة النظام السياسي ومستوى التنظيم المؤسسي فيه.

2- أنماط المشاركة السياسية

لا يمكن النظر إلى المشاركة السياسية باعتبارها سلوكاً واحداً متجانساً، إذ إنها تتخذ أنماطاً متعددة تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي، ودرجة انفتاحه، ومستوى الوعي السياسي في المجتمع. ومن ثم فإن تحليل أنماط المشاركة يكشف في جوهره عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، ومدى قدرة البنية السياسية على استيعاب المطالب الاجتماعية وتنظيمها.

كما أن النظم السياسية الحديثة تقوم على أدوار متعددة يُنتظم من خلالها التفاعل بين المواطنين والمؤسسات الوسيطة التي تربطهم بالسلطة المركزية، وهو ما يؤدي إلى تنوع أنماط المشاركة تبعاً لطبيعة هذا التنظيم المؤسسي (البيج، 2020، ص24–25). وفي ضوء ذلك يمكن التمييز بين مجموعة من الأنماط الأساسية.

النشاط الانتخابي: يُعد النشاط الانتخابي النمط الأكثر شيوعاً للمشاركة السياسية، ويتمثل في التصويت والترشح والمشاركة في الحملات الانتخابية. ويُنظر إلى الانتخابات بوصفها الآلية التي تُمكّن المواطنين من اختيار ممثليهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية (البيج، 2020، ص25–26)، ولا يقتصر هذا النمط على كونه إجراءً قانونياً، بل يحمل أبعاداً اجتماعية وسياسية؛ إذ يمكن أن يُعبّر التصويت عن تأييد، أو رفض، أو احتجاج ضمن الأطر الدستورية القائمة (البيج، 2020،

ص26–27). ويمثل هذا النمط، في النظم الديمقراطية، التعبير الأوضح عن مبدأ سيادة الشعب، حيث تتجسد الإرادة العامة في اختيار من يتولى السلطة. غير أن فاعليته تبقى رهناً بتوافر شروط النزاهة والتعددية الحقيقية.

- المشاركة التنظيمية: الأحزاب وجماعات الضغط يتخذ نمط المشاركة هذا شكلاً تنظيمياً من خلال الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. فالأحزاب تمثل قنوات مؤسسية لتنظيم مطالب المواطنين وترتيب أولوياتهم، كما تسهم في تأطير المشاركة ضمن برامج وأهداف محددة (البيج، 2020، ص31–32). ومن خلال الانضمام إلى الأحزاب أو النشاط داخلها، يتحول الفرد من مجرد ناخب إلى فاعل سياسي منخرط في عملية صنع القرار. أما جماعات الضغط، فهي تجمعات منظمة تسعى للتأثير في القرارات السياسية بما يخدم مصالح معينة، وتُعد من أبرز صور المشاركة غير الانتخابية (البيج، 2020، ص28–29). ويعكس هذا النمط درجة من النضج المؤسسي، إذ يسمح بتعدد مراكز التأثير داخل النظام السياسي.
- المشاركة السياسية المستقلة والمعبّأة: يمكن التمييز بين نمطين رئيسيين للمشاركة تبعاً لدرجة الإرادة الحرة لدى المواطن. فالمشاركة المستقلة هي التي تنبع من قناعة ذاتية، دون ضغط أو تعبئة قسرية، وترتبط عادة بالنظم التي تسمح بتعدد الأحزاب وحرية التعبير (علوان، 1996، ص41). ويتميز هذا النمط بالطوعية والإيجابية، ويكون له أثر حقيقي في إعادة تشكيل موازين القوى داخل النظام السياسي، وفي المقابل، تقوم المشاركة المعبّأة على تعبئة المواطنين من قبل السلطة أو حزب مهيمن، بحيث تتحول المشاركة إلى أداة لإضفاء الشرعية الشكلية على النظام القائم، دون أن يكون لها تأثير فعلي في عملية صنع القرار (علوان، 1996، ص66). وغالباً ما يرتبط هذا النمط بأنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة السلطوية.
- المشاركة غير التقليدية: برزت أنماط غير تقليدية للمشاركة، مثل الاحتجاجات، والاعتصامات، وتقديم الالتماسات، والعصيان المدني. وقد جرى التمييز بين الأشكال التقليدية – كالتصويت والانضمام للأحزاب – وبين الأشكال غير التقليدية التي تتخذ طابع الضغط الجماهيري أو المواجهة (الطاهر، 2010، ص116). ويعكس هذا النمط غالباً وجود فجوة بين مطالب المجتمع واستجابة النظام السياسي، بحيث يلجأ المواطنون إلى قنوات بديلة للتعبير عن مصالحهم عندما تضيق القنوات الرسمية.
- المشاركة العنيفة: في بعض السياقات، قد تتخذ المشاركة شكلاً عنيفاً، خاصة عندما يُنظر إلى النظام السياسي باعتباره فاقداً للشرعية أو مغلقاً أمام التغيير السلمي. وفي هذه الحالة قد تلجأ بعض الجماعات إلى أساليب عنيفة للتأثير في السلطة أو إسقاطها (نعمة، 2009، ص17). ولا يُعد هذا النمط تعبيراً عن المشاركة بمعناها الديمقراطي، بل يعكس أزمة عميقة في العلاقة بين المجتمع والدولة.

ومجمل القول ،فإن أنماط المشاركة السياسية لا تعكس فقط تنوع سلوك الأفراد، بل تعكس في الوقت ذاته طبيعة البنية السياسية ذاتها. فكلما كان النظام منفتحاً وقابلاً للاستجابة، اتجهت المشاركة نحو الطابع المؤسسي والمستقل. أما في ظل الانغلاق أو الاحتكار السياسي، فإن المشاركة قد تتحول إلى تعبئة شكلية، أو إلى أشكال احتجاجية وربما عنيفة، وعليه، فإن دراسة أنماط المشاركة تمثل مدخلاً مهماً لفهم مستوى المأسسة السياسية، ودرجة الشرعية، ومدى قدرة النظام السياسي على استيعاب التعددية الاجتماعية.

ثانيًا: المشاركة السياسية الرقمية وتحولاتها

لم يعد التحول الرقمي مجرد تطور تقني في أدوات الاتصال، بل أصبح عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل طبيعة المشاركة السياسية ذاتها. فمع توسع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، تحولت المشاركة من أفعال دورية تقليدية – كالتصويت أو الانخراط الحزبي – إلى تفاعل يومي مستمر داخل الفضاء الرقمي. هذا التحول لم يُلغِ الأشكال التقليدية، لكنه

غيّر مركز الثقل، خاصة لدى فئة الشباب، التي أصبحت ترى في المنصات الرقمية مجالًا أوليًا للتعبير السياسي والنقاش العام (صالح، 2025 موقع الكتروني)

وقد بينت الأدبيات الحديثة أن هذا التأثير لا يحدث بصورة مباشرة، بل يمر عبر عوامل وسيطة، أهمها تنمية الاهتمام السياسي وتعزيز الشعور بالكفاءة السياسية الداخلية؛ أي إحساس الفرد بقدرته على فهم القضايا العامة والتأثير فيها. فكلما شعر الشباب بقدرتهم على الفهم والتأثير، زادت احتمالية انتقالهم من المتابعة السلبية إلى أشكال أكثر فاعلية من المشاركة (إنتياسواتي وآخرون، 2025). ومن هنا يمكن فهم البيئة الرقمية باعتبارها محفزًا نفسيًا ومعرفيًا قبل أن تكون مجرد أداة تقنية.

وفي السياق الليبي، تكشف الدراسة الميدانية التي أُجريت على طلبة جامعة المرقب أن الإدارة الرقمية بدأت تؤدي دورًا في فتح قنوات تواصل جديدة بين الدولة والشباب، عبر المنصات الإلكترونية والوسائط الرقمية التي تسعى إلى تعزيز الشفافية وتحديث الاتصال السياسي (عون الله وبلعيد، 2025، ص539–540). غير أن النتائج أظهرت مفارقة لافتة؛ إذ رغم ارتفاع معدل متابعة الشباب للأخبار السياسية عبر الوسائط الرقمية، ظل مستوى المشاركة الفعلية متوسطًا، وغلب عليه طابع استهلاك المعلومات أكثر من التأثير في صنع القرار (عون الله وبلعيد، 2025، ص539).

وهذا يشير إلى أن التحول الرقمي في الحالة الليبية ما زال في مرحلة انتقالية، حيث انتقلت المشاركة من المجال المادي المباشر إلى المجال المعلوماتي الرقمي، دون أن تستكمل بعد تحولها إلى مشاركة مؤسسية مؤثرة. فتوفر الأدوات الرقمية لا يعني بالضرورة تفعيلها سياسيًا، خاصة في ظل ضعف الحملات التوعوية ومحدودية التفاعل السياسي الحقيقي عبر المنصات الإلكترونية (عون الله وبلعيد، 2025، ص539–540).

وعليه، يمكن القول إن المشاركة السياسية الرقمية تمثل إعادة تشكيل تدريجية للفعل السياسي، وليست قطيعة معه. فهي تمنح الشباب مساحة أوسع للحضور السياسي، وتكسر احتكار تدفق المعلومات، لكنها في الوقت ذاته تكشف عن فجوة بين الإمكان التقني والتمكين السياسي الفعلي. فنجاح التحول الرقمي لا يقاس فقط بانتشار المنصات، بل بقدرتها على تحويل التفاعل الإلكتروني إلى تأثير ملموس في بنية القرار السياسي.

ثالثًا: أنماط المشاركة السياسية عبر المنصّات الرقمية

أحدثت الرقمنة تحولًا بنيويًا في طبيعة المشاركة السياسية، بحيث لم تعد مقتصرة على الأفعال المؤسسية المباشرة، بل امتدت إلى فضاءات شبكية تفاعلية أعادت تشكيل المجال العام ذاته. وفي هذا السياق، تشير بركاني إلى أن التحول الرقمي وسّع من مفهوم المشاركة السياسية ليشمل أنماطًا رمزية وشبكية متعددة، مثل التعليق، وإعادة النشر، والتوقيع الإلكتروني، والمشاركة في الحملات الرقمية، بما يجعل الفضاء الرقمي ساحة موازية للمجال السياسي التقليدي (بركاني، 2024، ص، 57–58)، غير أن هذا الاتساع في أنماط المشاركة لا يعني بالضرورة تعميقًا نوعيًا في التأثير السياسي، إذ تحذر الدراسة نفسها من أن الرقمنة قد تؤدي إلى تمييع الفعل السياسي عبر التضليل المعلوماتي والاستهداف الرقمي والتلاعب بالخوارزميات، وهو ما قد يهدد نزاهة المجال العام (بركاني، 2024، ص. 68–72).

وفي السياق الليبي، تُظهر دراسة عون الله وبلعيد أن استخدام الوسائط الرقمية في التواصل مع المواطنين يُعد من أبرز مظاهر تحديث الإدارة السياسية، ويعكس وجود توجه نحو تعزيز الشفافية (عون الله ، بلعيد، 2025، ص. 539–540). إلا أن النتائج كشفت في الوقت ذاته أن مشاركة الشباب ظلّت في مستوى متوسط، يغلب عليها استهلاك المعلومات السياسية أكثر من ترجمتها إلى انخراط فعلي مؤثر في صنع القرار (عون الله ، بلعيد، 2025، ص. 539).

وهذا يدل على وجود فجوة بين توفر الأدوات الرقمية وبين قدرتها على إحداث تحول فعلي في السلوك السياسي. ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما تؤكده الأدبيات النظرية حول المجتمع الشبكي، حيث يرى كاستيلز أن السلطة في العصر الرقمي

تتشكل عبر شبكات الاتصال، لكن فاعلية هذه الشبكات تتوقف على قدرتها على التحول من تدفق معلوماتي إلى فعل تنظيمي مستدام (Castells, 2012, p. 15–18).

وبناءً على ما سبق، يمكن تصنيف أنماط المشاركة السياسية الرقمية إلى أربعة أنماط رئيسة:

1- المشاركة التفاعلية الرمزية: وتشمل الإعجاب، التعليق، إعادة النشر، وهي أفعال منخفضة الكلفة لكنها تؤثر في تشكيل الرأي العام (بركاني، 2024، ص. 64).

2- المشاركة التعبوية الشبكية: وتتجسد في الحملات الرقمية والعرائض الإلكترونية، حيث تتحول المنصّات إلى أدوات حشد سياسي (بركاني، 2024، ص. 66).

3- المشاركة الإنتاجية: حيث ينتقل الفرد من متلقٍ إلى منتج للمحتوى السياسي، وهو ما يعزز الشعور بالكفاءة السياسية الداخلية ويزيد من احتمالية الانخراط (Intyaswati et al., 2025).

4- المشاركة الانتخابية الرقمية: وتشمل الترويج للمرشحين والتعبئة الانتخابية عبر المنصّات، مع ما يرافق ذلك من مخاطر تتعلق بالتلاعب المعلوماتي (Hindman, 2009, p. 12).

وعليه، فإن المنصّات الرقمية في السياقات الانتقالية توسّع دائرة التعبير والانخراط، لكنها لا تضمن بالضرورة تعميق الديمقراطية ما لم تتوافر بيئة قانونية وتنظيمية قادرة على تحويل الضغط الشبكي إلى قنوات تأثير رسمية.

المحور الثاني: تأثير المنصّات الرقمية وإشكالياتها في السياقات الانتقالية

يطرح التحول الرقمي في المجال السياسي جملة من التساؤلات حول طبيعة تأثير المنصّات الرقمية في البيئات التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، حيث تتسم هذه السياقات بقدر من السيولة المؤسسية، وضعف الاستقرار التشريعي، وتراجع الثقة بين الدولة والمجتمع. ففي مثل هذه البيئات، لا تعمل المنصّات الرقمية ضمن إطار مؤسسي مستقر، بل تتفاعل مع بنية سياسية ما تزال في طور إعادة التشكل، الأمر الذي يجعل أثرها أكثر تعقيدًا وتباينًا، فالمنصّات الرقمية في السياقات الانتقالية لا تؤدي وظيفة واحدة ثابتة؛ إذ يمكن أن تسهم في توسيع المجال العام، وتعزيز انخراط فئات اجتماعية كانت مهمّشة في الحياة السياسية، كما قد تعزز الشفافية من خلال تداول المعلومات ومراقبة الأداء العام. غير أن هذه الوظائف الإيجابية لا تنفصل عن سياقها البنيوي، حيث قد تتحول المنصّات ذاتها إلى ساحة لإعادة إنتاج الانقسام السياسي، أو إلى فضاء لتكثيف الاستقطاب ونشر المعلومات غير الدقيقة، خاصة في ظل غياب أطر تنظيمية واضحة تحكم المجال الرقمي.

أولًا: تأثير المنصّات الرقمية في الوعي والسلوك السياسي

أصبح من الصعب الحديث عن تكوين الوعي السياسي لدى الشباب دون التوقف عند الدور الذي تؤديه المنصّات الرقمية. فهذه المنصّات لم تعد مجرد وسائط لنقل الأخبار، بل تحوّلت إلى بيئة يتشكل فيها الفهم السياسي بصورة مستمرة. المتابعة اليومية للقضايا العامة، والاطلاع على التحليلات، ومشاهدة النقاشات المتداولة، كلها عناصر تسهم في تكوين تصور أوسع عن الواقع السياسي.

وتشير نتائج إحدى الدراسات الميدانية الحديثة في المجتمع الأردني إلى أن الاستخدام المتكرر لمنصّات التواصل الاجتماعي يرتبط بارتفاع مستوى المعرفة السياسية لدى الشباب، سواء فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي أو بأدوار المؤسسات الرسمية وآليات صنع القرار (العياصرة والمشاقبة، 2025، ص 260–263). اللافت في هذه النتائج أن التأثير لم يكن محدودًا بفئة اجتماعية معينة، مما يدل على أن المنصّات الرقمية أصبحت تؤدي دورًا عامًا يتجاوز الحدود التقليدية للطبقة أو العمر أو المستوى التعليمي (العياصرة والمشاقبة، 2025، ص 268).

إلا أن التأثير لم يقتصر على الجانب المعرفي فحسب، فالمتابعة المستمرة للمحتوى السياسي عبر المنصّات الرقمية انعكست في أنماط سلوكية جديدة، تمثلت في زيادة التعليق والمشاركة في النقاشات العامة وإعادة نشر المحتوى السياسي، وهو ما

يعكس تحولًا من المتلقي السلبي إلى الفاعل التفاعلي داخل الفضاء الرقمي (العياصرة والمشاقبة، 2025، ص 271–273)، ويمكن النظر إلى هذا التحول بوصفه مرحلة أولى في مسار المشاركة السياسية، حتى وإن ظل في إطاره الافتراضي. كما تؤكد دراسة أخرى أُجريت في السياق المغربي أن التفاعلات الرقمية أسهمت في تنمية الوعي السياسي من خلال إتاحة المجال للاطلاع على وجهات نظر متعددة ومناقشة القضايا العامة بصورة مفتوحة، مما عزز اهتمام الشباب بالشأن العام وزاد من متابعتهم للتطورات السياسية (التازي، 2025، ص 45–49؛ ص 52–54). ويبدو أن هذا النمط من التعرض المستمر للمحتوى السياسي يسهم في رفع مستوى الحساسية تجاه القضايا العامة، ويعزز الشعور بأهمية المتابعة والمواكبة.

ومع ذلك، تكشف النتائج في كلا السياقين عن مفارقة مهمة، فارتفاع مستوى الوعي والتفاعل الرقمي لا يقابله بالضرورة ارتفاع مماثل في أشكال المشاركة السياسية المؤسسية، مثل الانخراط الحزبي أو العمل التنظيمي المباشر (العياصرة والمشاقبة، 2025، ص 275؛ التازي، 2025، ص 58–59). وهذا يشير إلى وجود فجوة بين المجال الرقمي والمجال المؤسسي، حيث يبقى جزء كبير من الحراك داخل حدود المنصّة دون أن ينتقل بالكامل إلى الفعل السياسي المنظم.

ومن وجهة نظر تحليلية، يمكن تفسير هذه الفجوة بطبيعة السياقات السياسية ذاتها، لا بطبيعة المنصّات فقط. فالمنصّات الرقمية قادرة على رفع مستوى الوعي وتحفيز التفاعل، لكنها لا تملك وحدها القدرة على خلق قنوات مشاركة رسمية. لذلك فإن تأثيرها يظل مرتبطًا بمدى انفتاح البيئة السياسية وقدرتها على استيعاب هذا الزخم الرقمي وتحويله إلى مشاركة فعلية.

وعليه، يمكن القول إن المنصّات الرقمية تؤدي دورًا واضحًا في تعزيز الوعي السياسي وتنشيط السلوك التفاعلي لدى الشباب، لكنها لا تشكل بديلًا كاملًا عن الأطر المؤسسية للمشاركة، بل تظل مكملة لها في حال توفرت بيئة سياسية قادرة على الاستفادة منها. ويبدو من خلال هذا العرض أن المنصّات الرقمية تسهم بالفعل في توسيع دائرة التفاعل السياسي، إلا أن هذا الاتساع لا يعكس بالضرورة تحولًا نوعيًا في بنية المشاركة، فالفارق يظل قائمًا بين كثافة النشاط الشبكي، وبين القدرة على التأثير المؤسسي المنظم. ومن هنا يمكن القول إن أثر الرقمنة لا يُقاس بحجم الحضور الرقمي، بل بمدى ارتباطه بقنوات سياسية قادرة على استيعابه.

ثانيًا: توظيف المنصّات الرقمية في السياقات الانتقالية العربية

شهد العالم العربي منذ عام 2011 تحولات سياسية عميقة كشفت عن دور متزايد للمنصّات الرقمية في إعادة تشكيل المجال العام، خاصة في الدول التي دخلت في مسارات انتقالية اتسمت بعدم الاستقرار المؤسسي وهشاشة البنية السياسية. فقد وفّرت هذه المنصّات فضاءً بديلًا للنقاش السياسي، ومكّنت فئات اجتماعية – وعلى رأسها الشباب – من تجاوز القيود التقليدية المفروضة على التعبير السياسي، وهو ما أعاد تعريف أنماط المشاركة خارج الأطر الحزبية الكلاسيكية (عبد الفتاح، 2018).

في الحالة المصرية خلال أحداث عام 2011، لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورًا بارزًا في الحشد والتعبئة، حيث تحولت الصفحات الرقمية إلى منصات لتبادل المعلومات وتنظيم الاحتجاجات وتشكيل رأي عام ضاغط، فوسائل التواصل الاجتماعي لم تكن العامل الوحيد في التحول السياسي، لكنها شكّلت أداة مساندة مهمة في تسريع وتيرة الحشد وتوسيع نطاق المشاركة، خاصة بين الفئات الشبابية.(الشامي، 2018، موقع الكتروني)، غير أن التجربة المصرية أظهرت لاحقًا أن الفعل الرقمي، رغم قوته التعبوية، لم يتحول بصورة تلقائية إلى مأسسة سياسية مستقرة، إذ ظل تأثيره مرتبطًا بمرحلة الاحتجاج أكثر من مرحلة إعادة بناء المؤسسات.

أما في تونس، فقد برزت المنصّات الرقمية كأحد الفضاءات المركزية للنقاش حول الدستور والانتخابات بعد 2011. وأسهمت البيئة الرقمية في توسيع المجال العام، وإدماج فاعلين جدد في العملية السياسية، بما يعكس انتقالًا جزئيًا من المشاركة الاحتجاجية إلى المشاركة النقاشية والتفاعلية (الزياني، 2018، موقع الكتروني). إلا أن هذا الاتساع الرقمي رافقه في المقابل

تصاعد في الاستقطاب السياسي داخل الفضاء الإلكتروني، ما يعكس الطبيعة المزدوجة للمنصّات الرقمية، باعتبارها أدوات يمكن أن تعزز التعددية، لكنها قد تُعيد إنتاج الانقسام في غياب ثقافة سياسية توافقية.

وفي السياق السوداني خلال احتجاجات عام 2019، لعبت المنصّات الرقمية دورًا مهمًا في تجاوز القيود الإعلامية التقليدية، ونقل صورة الأحداث إلى الداخل والخارج، وتعزيز التضامن الشعبي حول مطالب التغيير. وقد ساعدت هذه الوسائط في بناء شبكات تضامن أفقية عابرة للانتماءات التقليدية، وهو ما يؤكد الطابع الشبكي للمشاركة السياسية في السياقات الانتقالية (خوجلي، 2026، موقع الكتروني). غير أن محدودية البنية الحزبية والتنظيمية بعد سقوط النظام السابق كشفت عن فجوة بين التعبئة الرقمية والقدرة على إدارة الانتقال المؤسسي.

كما لم يقتصر تأثير المنصّات الرقمية في السياقات الانتقالية على التعبئة الاحتجاجية أو النقاشات العامة، بل امتد بصورة واضحة إلى المجال الانتخابي، باعتباره أحد أبرز مظاهر المشاركة السياسية المؤسسية. فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي خلال العقد الأخير أداة مركزية في الحملات الانتخابية، سواء من حيث الترويج للبرامج السياسية، أو بناء الصورة الذهنية للمرشحين، أو استهداف فئات معينة من الناخبين برسائل مخصصة، ففي الحالة الليبية، ورغم تعثر المسار الانتخابي، لعبت المنصّات الرقمية دورًا مهمًا في النقاشات المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية، سواء من حيث دعم إجراء الانتخابات أو التشكيك في نزاهتها. وقد تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى ساحة لتشكيل الرأي العام حول القوانين الانتخابية، والمرشحين المحتملين، والجهات المشرفة على العملية الانتخابية، وهو ما يعكس اتساع المجال العام الرقمي في ظل انقسام المؤسسات الرسمية، في تونس، فقد برزت المنصّات الرقمية كأداة حاسمة خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية بعد الثورة، حيث اعتمدت الأحزاب السياسية على الفضاء الرقمي في نشر برامجها واستقطاب الناخبين، خاصة في ظل تراجع تأثير الإعلام الرسمي (عبد الفتاح، 2018، ص 89). غير أن هذا التحول الرقمي رافقه تصاعد في استخدام الحملات السلبية، ونشر الأخبار غير الدقيقة، مما أثار نقاشًا واسعًا حول ضرورة تنظيم المجال الرقمي خلال المواسم الانتخابية.

وبذلك فإن تأثير المنصّات الرقمية في العمليات الانتخابية داخل السياقات الانتقالية يظل مرتبطًا بعدة عوامل، من أبرزها:

- وجود تشريعات واضحة تنظّم الحملات الرقمية.
- استقلالية الهيئات المشرفة على الانتخابات.
- مستوى الوعي الرقمي لدى الناخبين.
- قدرة الأحزاب السياسية على توظيف الأدوات الرقمية بصورة مؤسسية.

ومن ثم، يمكن القول إن الرقمنة الانتخابية تمثل فرصة لتعزيز المشاركة السياسية، لكنها في الوقت ذاته تكشف عن هشاشة البنية القانونية والتنظيمية في الدول الانتقالية، حيث قد تتحول المنصّات من أدوات دعم ديمقراطي إلى أدوات إعادة إنتاج الصراع السياسي في الفضاء الشبكي.

ثالثًا: الفرص المتاحة لتعزيز المشاركة السياسية الرقمية

إذا كانت المنصّات الرقمية قد كشفت عن فجوة بين التفاعل الافتراضي والمشاركة المؤسسية، فإنها في المقابل تفتح مساحات حقيقية يمكن البناء عليها لتعزيز المشاركة السياسية، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي. فالمسألة لا تتعلق بوجود التكنولوجيا فقط، بل بكيفية إدماجها في الحياة العامة.

إن نسبة كبيرة من الشباب العربي أصبحت تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للأخبار السياسية. وتشير بيانات الموجة السابعة للباروميتر العربي إلى أن شبكات التواصل أصبحت تتقدم على وسائل الإعلام التقليدية لدى فئة الشباب في عدة دول عربية (الباروميتر العربي، 2022، ص 17–19)، هذه المعطيات لا تعني فقط تغير مصدر الخبر،

بل تعني أن الفضاء الرقمي أصبح المكان الذي يتشكل فيه الرأي العام. ومن هنا تظهر فرصة مهمة: إذا كانت النقاشات السياسية تدور في هذا الفضاء، فإن تجاهله يعني الابتعاد عن الجمهور نفسه.

إلى جانب ذلك، تؤكد تقارير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن التحول نحو الحكومة الرقمية لا يقتصر على تقديم الخدمات، بل يمكن أن يتحول إلى مدخل لتعزيز المشاركة المدنية من خلال الاستشارات الإلكترونية، ونشر البيانات المفتوحة، وإتاحة قنوات للتفاعل المباشر مع المواطنين (الإسكوا، 2021، ص 34–38). التجارب التي اعتمدت هذا النهج أظهرت أن إشراك المواطنين رقميًا في مراحل إعداد السياسات يخفف من حدة فجوة الثقة، ويمنح الأفراد شعورًا أكبر بالقدرة على التأثير.

ففي التجربة الخليجية، بينت دراسة أن استخدام المنصّات الرقمية في إطلاق مشاورات عامة حول بعض السياسات الخدمية أدى إلى ارتفاع ملحوظ في حجم التفاعل المجتمعي، خصوصًا بين الفئات الشابة (كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، 2020، ص 42–45). هذه التجربة تكشف أن المشاركة الرقمية يمكن أن تتحول إلى أداة مؤسسية إذا خرجت من نطاق التعليق الحر إلى نطاق الاستشارة المنظمة.

كما يشير تحليل المجال العام الرقمي في العالم العربي إلى أن المنصّات الإلكترونية كسرت احتكار تدفق المعلومات، ووسعت مساحة التعبير السياسي مقارنة بالمراحل السابقة (عبد الفتاح، 2018، ص 63–64). هذا الاتساع في المجال العام يمثل فرصة بحد ذاته، لأنه يخلق ثقافة نقاش سياسي أوسع، حتى وإن بقيت في البداية داخل الإطار الافتراضي.

لكن من وجهة نظر تحليلية، يمكن القول إن هذه الفرص تبقى مشروطة بثلاثة عوامل:

1- وجود إطار قانوني واضح يحمي حرية التعبير دون أن يترك المجال للفوضى الرقمية.

2- استعداد المؤسسات الرسمية لتحويل التفاعل الرقمي إلى مدخل فعلي لصنع القرار.

3- تنمية الثقافة السياسية الرقمية، حتى لا تتحول المنصّات إلى مجرد فضاء للاستقطاب.

وبالتالي، فإن المنصّات الرقمية في السياقات الانتقالية لا تمثل حلًا سحريًا، لكنها توفر أدوات يمكن أن تعزز المشاركة السياسية إذا تم التعامل معها كجزء من إصلاح مؤسسي أوسع، لا كقناة إعلامية فقط.

وخلاصة القول ، أن المنصّات الرقمية أصبحت حاضرة بقوة في المجال العام داخل الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، وأسهمت في توسيع دائرة النقاش السياسي وإتاحة فرص أكبر للتعبير، خاصة لدى فئة الشباب. غير أن هذا الاتساع في التفاعل لا يعني بالضرورة تحوّلًا مباشرًا إلى مشاركة مؤسسية مؤثرة. فالعلاقة بين النشاط الرقمي والمشاركة السياسية تظل مرتبطة بطبيعة البيئة السياسية ومدى قدرة مؤسساتها على استيعاب هذا التفاعل. وانطلاقًا من ذلك، يمكن استخلاص النتائج العلمية الآتية:

1- أسهمت المنصّات الرقمية في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب وتوسيع دائرة النقاش العام، مما جعلها فاعلًا مؤثرًا في تشكيل الرأي العام داخل السياقات الانتقالية.

2- أفرز التحول الرقمي أنماطًا جديدة من المشاركة السياسية، تتسم بانخفاض الكلفة وسرعة الانتشار، لكنها تظل في كثير من الأحيان مشاركة رمزية أو تفاعلية أكثر منها مؤسسية.

3- لا يؤدي الاتساع الرقمي للمجال العام تلقائيًا إلى ترسيخ الديمقراطية، إذ يظل أثر المنصّات مرتبطًا بمدى وجود أطر قانونية واضحة ومؤسسات قادرة على تحويل التفاعل الشبكي إلى سياسات فعلية.

4- تكشف التجارب العربية أن الفضاء الرقمي يمكن أن يكون أداة دعم للتحول السياسي، لكنه قد يتحول في الوقت ذاته إلى ساحة لإعادة إنتاج الانقسام السياسي في غياب تنظيم فعال وثقافة سياسية توافقية.

5- تمثل الرقمنة السياسية فرصة حقيقية لتعزيز المشاركة، لكنها تظل فرصة مشروطة بإرادة سياسية إصلاحية، وبقدرة الدولة على إدماج أدوات الاتصال الرقمي في آليات صنع القرار بصورة مؤسسية ومنظمة.

وبناءً على ما سبق من نتائج توصلت إليها الدراسة، فإنها توصي بما يلي:

1- ضرورة العمل على وضع إطار قانوني واضح ينظم المجال الرقمي السياسي، بحيث يحمي حرية التعبير ويحد في الوقت ذاته من مظاهر التضليل والاستقطاب، خاصة في الفترات الانتخابية التي تتسم بحساسية عالية.

2- أهمية الانتقال بالمشاركة الرقمية من مجرد تفاعل رمزي إلى مشاركة ذات أثر فعلي، وذلك من خلال ربط أدوات التشاور الإلكتروني بعمليات صنع القرار داخل المؤسسات الرسمية.

3- العمل على تعزيز الوعي الرقمي والسياسي لدى فئة الشباب، بما يساعدهم على الاستخدام الواعي للمنصّات الرقمية، ويحول دون انزلاق النقاش العام نحو الانفعال أو المعلومات غير الدقيقة.تطوير القدرات المؤسسية في إدارة الاتصال الرقمي، بحيث تصبح المنصّات الرقمية قناة تواصل مستمرة ومنظمة، لا مجرد أداة إعلامية ظرفية.

المراجع

الكتب

1- البيج، حسين علوان. (2020). المشاركة السياسية: الأهمية، الأنماط، الأبعاد. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

2- الطاهر، علي موهوب. (2010). التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية. القاهرة: العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

3- الشيخ علي، ناصر. (2010). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات والحوار.

4- المشاط، عبد المنعم. (1988). التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا. العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع.

5- بسيوني، عبد الغني. (1986). نظرية الدولة في الإسلام. بيروت: الدار الجامعية.

6- علوان، حسين. (1996). مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية. رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

7- عبد الفتاح، نبيل، (2018)، المجال العام الرقمي وتحولات السياسة في العالم العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

8- فيصل، غازي. (1993). التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة.

9- نعمة، سعد عبد الحسين. (2009). المشاركة السياسية والقرار السياسي: دراسة حالة العراق. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

10- هانتنغتون، صامويل ب.، ونلسون، جون م. (1976). المشاركة السياسية في الدول النامية. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.

الدوريات والتقارير

1- عون الله، المعتصم بالله، وبلعيد، أحمد أسويسي ضوء. (2025). فاعلية الإدارة الرقمية في تعزيز المشاركة السياسية للشباب – استطلاع آراء لعينة من طلبة كلية الاقتصاد بجامعة المرقب. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، 3(2).

2- بركاني، خديجة، (2024). الحق في المشاركة السياسية في ظل الرقمنة: الفرص والمخاطر – دراسة نظرية، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة قسنطينة ، الجزائر، المجلد13، العدد2.
3- الباروميتر العربي. (2022). الموجة السابعة: نتائج استطلاعات الرأي في العالم العربي. جامعة برنستون.
4- الإسكوا. (2021). الحكومة الرقمية والمشاركة المدنية في المنطقة العربية. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
5- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية. (2020). المشاركة المجتمعية عبر المنصّات الرقمية في العالم العربي. دبي.

المواقع الالكترونية

1- إنتياسواتي، واخرون، (2025). "المشاركة السياسية في العصر الرقمي: تأثير المؤثرين والإعلانات على جيل زد". مجلة كوجنت للفنون والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1.متاح على https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311983.2025.2520063#abstract
2- الزياني، محمد أنور ،(2018)، المنصّة الرقمية المخصصة للمجتمع المدني بمجلس نواب الشعب في تونس: مكسب تشاركي أم خطوة نحو مزيد التعتيم؟ ، متاح على https://legal-agenda.com/
3- خوجلي، تسنيم،(2026)، مواقع التواصل.. هل تحولت إلى سلاح خفي في حرب السودان؟، متاح على https://ultrasudan.ultrasawt.com/
4- صالح، محمود محمد عثمان. (2025). الإعلام الجديد وأثره على المشاركة السياسية: دراسة تحليلية في التحول الرقمي للمجال السياسي. مركز شمس للاستشارات والبحوث الاستراتيجية، متاح على https://shamscenter.com/
5- الشامي، ايمان نور الدين ، (2018)، شبكات التواصل الاجتماعي والحراك السياسي في مصر، المجلة المصرية للبحوث، الرأي العام ، متاح على https://joa.journals.ekb.eg/article_79789.html